



الجمعية العمومية — الدورة السادسة والثلاثون

الجلسة العامة

البند ٢ من جدول الأعمال: بيانات وفود الدول المتعاقدة والمراقبين

كلمة مدير المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتحركة (IMSO)

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، المندوبون الموقرون

يشرفني أن أقدم لكم نفسي، أنا الكابتن استيبان باتشا فيسنتي، كما يشرفني أن أوجه كلمة لهذه الجمعية العمومية للمرة الأولى منذ أن أصبحت مدير المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتحركة (IMSO) في شهر أبريل سنة ٢٠٠٧. ويتذكر الكثيرون منكم سلفي السيد جيرزي فوناو، الذي تقاعد في شهر أبريل سنة ٢٠٠٧. إن الإيمسو منظمة حكومية تضم في عضويتها ٩١ دولة وتشرف على المصالح العامة في خدمات سلامة الاتصالات في الطيران والبحار التي تقدمها المنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة السواتل (Inmarsat).

حظيت منظمة إيمسو بوضع المراقب في الايكاو في إطار اتفاق تعاون بين منظمينا تم توقيعه في الأساس في شهر يونيو سنة ١٩٨٩ ونُفِّح بعد ذلك نتيجة لتعديلات جوهرية دخلت على اتفاقية إيمسو التي بدأ سريانها في شهر أبريل سنة ١٩٩٩ وتم التوقيع عليها في شهر سبتمبر سنة ٢٠٠٠.

يحافظ اتفاق التعاون هذا على التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بين إيمسو والايكاو، وتكفل إيمسو على وجه الخصوص مراعاة إمارسات للقواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الايكاو، بما يتواءم مع اتفاق الخدمات العامة وإبلاغ الايكاو بانتظام بهذه الأمور تبعاً لذلك.

عندما عدلت اتفاقية إيمسو في سنة ١٩٩٩، لم تشر مباشرة الى مسألة التعاون مع الايكاو. وخضعت الاتفاقية للتعديل مرة أخرى في الوقت الحاضر لتوسيع نطاق إشراف إيمسو على جميع مقدمي خدمات النظام البحري العالمي للاغاثة والسلامة (GMDSS) ولتكليف إيمسو بمهمة الإشراف على السفن وتعبئتها على المدى البعيد وتحديد هويتها، وهي مبادرة جديدة صادرة عن المنظمة البحرية الدولية أُعدت كجزء من استجابة المنظمة البحرية الدولية لتحسين الأمن والسلامة

وحماية البيئة في البحار. وسرت هذه التعديلات على أساس تطبيقها بصفة مؤقتة في ٢٠٠٧/٣/٧ انتظارا لدخولها حيز التنفيذ رسميا.

عندما قدمت دولة الدانمرك الطرف في الاتفاقية اقتراحها الأصلي، كانت التعديلات تقترح توسيع نطاق إيمسو ليشمل الاشراف على خدمات عامة أخرى منها خدمات السلامة الجوية. ولكن، بما أن مجلس الايكاو قرر في سبتمبر ٢٠٠٣ أنه لن يتخذ موقفا إزاء التعديلات المقترحة، قررت الجمعية العمومية لإيمسو عدم إدراج الإشارة الى الايكاو في النص المنفتح.

ذكر أمين عام الايكاو في كتابه الصادر في ٢٠٠٥/١١/١٨، وأنا هنا أقتبس منه "إنني على ثقة أن إيمسو ستكفل، وفقا للفقرة (ب) من اتفاق التعاون الموقع بين الايكاو وإيمسو في مونتريال في ٢٠٠٠/٩/٢٠، مراعاة الشركة للقواعد والتوصيات الدولية المنطبقة التي أصدرتها الايكاو، كما يشير البند الثالث من اتفاق الخدمات العامة".

علاوة على ذلك، لفت أمين عام الايكاو الانتباه في كتابه الصادر في ٢٠٠٦/٧/١٠ (وأنا هنا أقتبس مرة أخرى) إلى " حقيقة أن بعض تعديلات اتفاقية إيمسو تبدو وكأنها تشير الى أن إيمسو ستوقع في المستقبل اتفاقات خدمات عامة بشكل حصري مع الهيئات التي تقدم الخدمات للنظام البحري العالمي للاغاثة والسلامة من خلال نظام اتصالات ساتلية متنقلة تقره المنظمة البحرية الدولية. ونتيجة لذلك، بدر احتمال يفيد بأن اتفاقية إيمسو قد تعتبر في النهاية الأساس للتعامل مع الخدمات البحرية في اتفاقات الخدمات العامة فقط دون إشارة محددة الى خدمات السلامة الجوية".

ينص اتفاق الخدمات العامة مع إمارات في الوقت الحالي على أن إمارات سوف تراعي المعايير والقواعد والقرارات والاجراءات والتوصيات الدولية ذات الصلة الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي. ولكن بغية إظهار أحدث تنقيحات اتفاقية إيمسو، فإن النص الحالي لمشروع الاتفاق المرجعي للخدمات العامة المنطبق بشكل عام على جميع مقدمي خدمات الاتصالات البحرية الساتلية المتنقلة، بما في ذلك إمارات، لا يشمل أي بند من هذا النوع. ومن المتوقع أن ينحسر في المستقبل القريب اشتراك الإيمسو في الحفاظ على معايير الاتصالات الساتلية المتعلقة بالسلامة الجوية.

بعد هذا، وبما أن الإيمسو تواصل اشرافها على خدمات النظام البحري العالمي للاغاثة والسلامة التي تقدمها إمارات، فإننا سنستمر في القيام بمراقبة المهام التي تشترك فيها خدمات السلامة البحرية وخدمات السلامة الجوية التي تقدمها إمارات، وأهمها القدرة على تنفيذ عمليات الطوارئ. وعند هذا الحد تحتاج الايكاو إلى النظر في كيفية تنفيذ الاشراف على الجهات الجديدة لتقديم خدمات الاتصالات الساتلية المتنقلة المتعلقة بالسلامة بما يكفل امتثالها للقواعد والتوصيات الصادرة عن الايكاو وبما يضمن وجود توقعات عالية المستوى ومتساوية من كل جهة مختصة بتقديم خدمات السلامة الجوية.

ووفقا لاتفاق التعاون الحالي مع الايكاو تواصل إيمسو الحفاظ على علاقاتها الطيبة مع الايكاو التي تعود بالنفع على الطرفين. وأطلع إليكم للمساعدة على ضمان استمرار هذا الوضع المرضي في المستقبل بوصفكم الجمعية العمومية للايكاو.

شكرا سيدي الرئيس